فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف
في الجمع وقلبها يا في التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة
النون للتخلف المذكور لورد عليه ان النون الحاصل بحركتها
الفرق سقط في حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم
يكتف بحركة ما قبل اليا فارما بالغة في الفرق لكان اتم   من
الاسماء بيان لما منشور بتبعيض قوله ما نابت فيه حركة
عن حركة لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به
هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف
ما ناب فيه حرف عن حركة   والاولا الثلاثة لانه افراد ثلاثة
انواع هي المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتا واما الثاني
فافراد نوع واحد هو ما لا ينصرف   وما اي جمع وقوله قد جمعا
اي تحققت وحصلت جمعيته واندفع ما قيل يلزم تحصيل
الحاصل ان اوقعت ما على جمع واعراب المفرد في حالتي
النصب والجر بالكسر مع ان المعرب به الجمع ان اوقعت ما على
مفرد واعلم ان الجمع بالالف والتا يطرد في خمسة انواع ما فيه
تاء التانيث مطلقا وما فيه الف التانيث مطلقا ومصغر مذكر
ما لا يعقل كدريهم وعلم مونث لا علامة فيه كزينب
ووصف مذكر غير العاقل كايام معدودات ونظمها ابن اطية فقال
وشبه في ذي التا ونحو ذكرى   ودرهم مصغرا وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل   وغير ذا مسلم للناقل
فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات
وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وامهات
ويستثنى من الاول خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء وهي

امراة

امراة وامة وشاة وشفة وقلة زاد الروداني وامه بالضم
والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات
وامة على اموات او اميات ومن الثاني على فعلا افعل وفعالى فعلان
غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون
لم تجمع مونثهما بالالف والتا واختلف في فعلا الذي لا افعل له
كعجزا ورتقا فقال ابن مالك يجمع بالف وتا لان الجمع المنع في حمرا
تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره   ويستثنى
من الرابع باب حذام في لغة من بناه قاله الروداني وغيره
بنا بالتنوين لانه مقصور للضرورة والمقصور اذا لم
يدخل عليه ال ولم يضف ولم يوقف عليه ينون ويجوز ترك تنوينه
للوصل بنية الوقف   بسبب ملابسة اشار بقوله
سبب الى ان البا سببية وبقوله ملابسة الى ان في عبارة
المص تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتا ولو من
غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى
عما اطال به البهوتي هنا من التعسف وجعل البا سببية يستغني
عن تقييد الالف والتا بالزيادة لانهما انما يكونان سببا في الجمعية
اذا كانتا مزيدتين   في الجر انما ذكره مع انه جار على الاصل
والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى ان النصب
حمل على الجر   معا منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند
الناظم فلا يقتضي اتحاد الوقت فلا استشكال على من ذهب
اما عند ثعلب وابن خالويه فيقتضي اتحاد الوقت بخلاف
جميعا وعلى هذا يكون معا هنا مجازا في مطلق الاجتماع بقرينة
استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد   للتحري

على ما مر

واعلم ... معتد على الالف
المحذوف لا على الهمزة
المحذوفة لا ما حذف الالف
لعلة تصريفية كما
... يجد فانه
... الهمزة
يجعلها حرف اعراب
صح

Copyright © King Saud University